جمهورية مصر العربية
وزارة العدل
مساعد الوزير
الادارة العامة للتحكيم
والمنازعات الدولية

جمهورية مصر العربية - وزارة العدل
الإدارة العامة للتحكيم و المنازعات الدولية

مذكرة

للعرض على اللجنة الوزارية لتسوية منازعات عقود الاستثمار

بشأن مشروع التسوية الجاري بين الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس) وشركة طاقة غاز.

حيث تخلص وقائع النزاع في قيام شركة طاقة غاز عام ٢٠٠٦ بالاستحواذ على عدد من الشركات التي تعمل في مجال مد وتوصيل وتوزيع الغاز في عدد ١١ محافظة طبقاً للاتفاقيات المبرمة مع الهيئة المصرية العامة للبترول أعوام ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩ و٢٠٠١ لمدد تصل إلى ٢٥ سنة، وهي شركات وادي النيل، سيتي جاس، ريبكو جاس، وترانس جاس؛ إذ تم جمع هذه الشركات تحت اسم "شركة طاقة غاز".

بدءً من عام ٢٠١٣ قامت شركة طاقة غاز بمخاطبة الشركة القابضة للغازات الطبيعية بشأن ما ابدته من اخلال لبنود التعاقدات المشار إليها، خاصةً فيما يتعلق بأسناد بعض اعمال مد وتوصيل الغاز لشركات أخري في المحافظات الواقعة بالنطاق الجغرافي لأعمال شركة طاقة غاز.

بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٠ تقدمت شركة طاقة غاز بطلب للجنة فض منازعات الاستثمار بالهيئة العامة للاستثمار بشأن الأضرار التي لحقت بها بسبب عدم التزام الشركة القابضة للغازات الطبيعية بالاتفاقات المبرمة معها المتعلقة بأعمال نقل و توزيع و توصيل الغاز الطبيعي و التي ترتب عليها خسائر بنحو ٧ مليار جنيهاً مصرياً وفقاً لتقدير شركة طاقة غاز بخلاف إضاعة فرصها في الاستفادة من استثماراتها و توسعاتها التي تقدر بنحو ٦٥٠

مليون دولار أمريكي حتى عام ٢٠١٦، و بتاريخ ٢٠١٦/٥/٩ أصدرت اللجنة المذكورة قرارها بعدم اختصاصها بنظر النزاع واحالتها إلى اللجنة الوزارية لتسوية منازعات عقود الاستثمار وفقاً لنص المادة رقم (١٠٨) من قانون الاستثمار المعدل رقم ١٧ لسنة ٢٠١٥.

و بناءً علي ذلك قام السيد وزير البترول و الثروة المعدنية بتشكيل لجنة داخلية بالوزارة من أجل إيجاد تسوية عادلة تراعي الضرر الواقع علي شركة طاقة غاز و بما يحفظ حقوق وزارة البترول، وانتهت اللجنة إلي التوصل لتسوية لكافة الخلافات القائمة بين الجانبين بما يحقق اقتصاديات الشركة في ضوء الأهداف الاستراتيجية للوزارة، و بتاريخ ٢٠١٧/٢/١٥ توصل الطرفان إلي اتفاق مبدئي بشأن كافة نقاط الخلاف بينهم و تم التوقيع عليه بالأحرف الأولي من قبل ممثلي الطرفين تمهيداً للتوقيع النهائي علي التسوية لعرضها علي اللجنة الوزارية لتسوية منازعات عقود الاستثمار.

وبتاريخ ٢٠١٧/١٠/٣ تقدمت شركة طاقة غاز بطلب لعرض الأمر على اللجنة الوزارية لتسوية منازعات عقود الاستثمار بغرض تسوية نقاط الخلاف بين الطرفين من أجل التوقيع النهائي على مشروع اتفاق التسوية الذي استمرت بشأنه المفاوضات لمدة ١٨ شهراً.

بتاريخ ٢٠١٧/١١/٥ عقدت الأمانة الفنية للجنة الوزارية لتسوية منازعات عقود الاستثمار اجتماعاً حضره ممثلي الطرفين، حيث تم الاتفاق على كافة بنود عقد التسوية المقترح من اللجنة السابق تشكيلها بقرار السيد وزير البترول، واضافت الأمانة الفنية للجنة الوزارية لتسوية منازعات عقود الاستثمار النقاط الآتية: -

١- حذف كلمتي (جميع – ما يستجد) من البند (٢) من المادة الخامسة من مشروع التسوية الخاص بنطاق العقود الجديدة لاستبعاد شبهة الحصرية (exclusivity) عن الاعمال المسندة من قبل الشركة القابضة للغازات الطبيعية (ايجاس) لشركة طاقة غاز.

٢- احتساب العمولة المستحقة لشركة طاقة غاز بالنسبة لمحطتي كهرباء السويس الحرارية التابعة لشركة شرق الدلتا ومحطة كهرباء غرب أسيوط المركبة التابعة لشركة كهرباء الوجه القبلي طبقاً لكميات الغاز المستهلكة بهاتين المحطتين فعلياً وبحد أقصي ٦٥٠ ميغاوات.

٣- تضمين عقد التسوية العمولة المتفق عليها بين الطرفين مقدارها قرش صاغ واحد لكل متر مكعب تستحق لشركة طاقة غاز عن عقد التسوية، بحيث تكون مستقلة عن العمولة المستحقة بالعقود الجديدة الموحدة المزمع ابرامها بين الهيئة وعملائها مستقبلاً، وذلك لتفادي شبهة التمييز في المعاملة(discrimination) .

٤- تضمين عقد التسوية بنداً خاصاً بالإقرار والسرية ينص على ان "هذا العقد لا يمكن استخدامه كإقرار أو دليل على ارتكاب خطأ أو اخلال باتفاقية أو قانون أو عقد في أي دعاوي تحكيمية أو قضائية وذلك بخلاف ما قد ينشأ عن الالتزامات الواردة في هذا العقد.

قام ممثلي الأطراف بعرض مشروع التسوية النهائي على الأمانة الفنية للجنة الوزارية لتسوية منازعات عقود الاستثمار بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٢، وتمت صياغته ومراجعته في ضوء الملاحظات التي ابدتها الأمانة الفنية المشار إليها سلفاً.

انتهت اللجنة الوزارية لتسوية منازعات عقود الاستثمار باجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٠١٧/١١/٢٦ الى الموافقة المبدئية على مشروع عقد التسوية على ان يعاد عرضه عليها – بعد ورود الموافقات من مجالس إدارات "الهيئة العامة للبترول" و "الشركة القابضة للغازات" و "شركة طاقة غاز" –تمهيداً لاعتماده من مجلس الوزراء.

ونفاذاً لذلك، ورد إلى الأمانة الفنية للجنة الوزارية لتسوية منازعات عقود الاستثمار: –

- موافقة مجلس إدارة الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية بتاريخ ٢٠١٧/١١/٢٩
- موافقة مجلس إدارة شركة طاقة غاز بتاريخ ٢٠١٧/١١/٢٩
- موافقة المجلس التنفيذي للهيئة المصرية العامة للبترول بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١٣

وهذه مذكرة منا للعرض على اللجنة الوزارية لتسوية منازعات عقود الاستثمار للتفضل بالنظر نحو ذلك.

تحريراً في: / /٢٠١٨.

مساعد وزير العدل
للتحكيم والمنازعات الدولية
المستشار/
(مصطفى البهبيتي)
رئيس الأمانة الفنية للجنة الوزارية
لتسوية منازعات عقود الاستثمار